فاعلية العلاقات النحوية في تشكيل الدلالة المجازية للتركيب

دراسة تطبيقية على أحاديث نبوية مختارة

إعداد

د. محمد عبد التواب محمد مفتاح

كلية الآداب والفنون جامعة حائل

المستخلص :

معلومٌ أن من أهم أسباب إنتاج الدلالة المجازية لتركيب ما التعليق النحوي الذي يعتمد على إنشاء العلاقات النحوية بين مفردات التركيب، خاصة حين تبدو مفردات هذا التركيب في الظاهر متنافرة للناظر، ومتعارضة مع قوانين الاختيار ومتطلبات التناسب الدلالي للكلمات في المستوى الحقيقي للغة، ومعلوم أيضا أن في المستوى الدلالي علاقات نحوية تتعالق مع سياقي الحال والمقال، الأمر الذي يسهم في نقل تلك المفردات المتجاورة في الجملة إلى خلق الدلالة المجازية في النص، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لرصد وتحليل أهم العلاقات النحوية التي تسهم في إنتاج الدلالة المجازية وتشكيل المجاز داخل النص، واصطفاء لغة الحديث النبوي ميدانا للتطبيق، غير مشترطة أن يكون النص من أقوال النبي - ﷺ - بل تشمل أيضًا ما ورد في كتب متون الحديث من أقوال الصحابة، أو أمهات المؤمنين، ما دام ذلك متصلاً بالنبي ﷺ بطريقة ما.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة إثبات أن النحويين المتقدمين - إلى ما قبل ابن جني - قد مارسوا مباحث المجاز أو بعضها ممارسة تطبيقية، قبل استقرار المصطلح، وأن الإسناد هو العلاقة الرئيسة في تشكيل الدلالة المجازية للتركيب، تليه علاقات أخرى كالمفعولية، والنعت، والإضافة، والعطف، والتعلق، وأن العلاقات المشكِّلة للدلالة المجازية للتركيب قد تأتي بسيطة بحيث تقوم علاقة واحدة في البناء بتشكيل الدلالة المجازية، وقد تتضافر أكثر من علاقة في تشكيل الصورة المجازية فتأتي الدلالة المجازية مركبة من علاقتين أو أكثر.

الكلمات المفتاحية: تشكيل - العلاقات النحوية – الدلالة المجازية – التركيب

Abstract :

It is known that one of the most important reasons for producing the metaphorical meaning of a structure is the grammatical commentary that depends on creating grammatical relationships between the structure's vocabulary, especially when the vocabulary of this structure appears to be inconsistent to the observer, and conflicts with the laws of choice and the requirements of semantic proportionality of words at the real level of the language. It is also known that at the semantic level there are grammatical relationships that relate to the contexts of the situation and the article, which contributes to transferring those adjacent vocabulary in the sentence to creating the metaphorical meaning in the text. Hence, this study came to monitor and analyze the most important grammatical relationships that contribute to producing the metaphorical meaning and forming the metaphor within the text, and choosing the language of the Prophet's hadith as a field of application. One of the most important results of this study was to prove that the early grammarians - before Ibn Jinni - had practiced the topics of metaphor or some of them in practical practice, before the term was established, and that attribution is the main relationship in forming the synthetic metaphor, followed by other relationships such as the object, the adjective, the addition, the conjunction, and the attachment, and that the relationships forming the synthetic metaphor may come simple so that one relationship in the structure forms the synthetic metaphor, and more than one relationship may combine in forming the metaphorical image, so the metaphor comes composed of two or more relationships.

Keywords: Formation - grammatical relations - metaphorical meaning - structure

المقدمة:

غير خافٍ على أحد ما تؤديه الدلالة المجازية من دور في البناء اللغوي، سواء كان ذلك الدور على مستوى اللغة بشكل عام، أو على مستوى العمل الأدبي (النص) على وجه الخصوص؛ فهي (الدلالة المجازية) على مستوى اللغة بشكل عام توسّع الدلالة، وتضيف آفاقا جديدة للتوليد والتناسل والتطور...، وعلى مستوى العمل الأدبي (النص) بشكل خاص تبعث على التأمل الذي يخلص العبارة من المباشرة المملة، وتفتح المجال واسعا أمام الخيال الذي يشكل الصور البديعة التي يستسيغها الذوق، فضلا عما تحققه الدلالة المجازية من تشخيص وتجسيد للمعنويات، ومن مبالغات لطيفة تضع اليد بدقة على إحساس المبدع بالأشياء ووجهة نظره فيها ورؤيته لها، إضافة إلى توسيع دائرة الإيحاء الذي يكمل وظيفة اللغة من خلال الرؤيا الفنية للمعاني، والجمال والرونق اللذين يسهمان في زيادة لطف المعاني، ويشوّقان المتلقين إلى تحصيلها، فيشعرانهما بلذة اكتشافها والوصول إليها بعد التأمل والتدبر وإعادة النظر مرة تلو أخرى.

كما أنه غير خافٍ على أحد أن هذه الدلالة المجازية إنما تقوم على العلاقات النحوية التي تعدُّ الأصل في تشكيل هذه الدلالة، حيث إن أهم ما يعتمد عليه إنتاج الدلالة المجازية للتراكيب اللغوية إنشاء العلاقات النحوية بين مفردات التركيب، خاصة حين تبدو مفردات هذا التركيب في الظاهر متنافرة، ومتعارضة مع قوانين الاختيار ومتطلبات التناسب الدلالي للكلمات في المستوى الحقيقي للغة.

وغير خافٍ – أيضا - أن العلاقات النحوية تتعالق في المستوى الدلالي مع سياقي الحال والمقال، الأمر الذي يسهم في نقل تلك المفردات المتجاورة في الجملة إلى خلق الدلالة المجازية في النص، ومن هنا جاءت هذه الدراسة بعنوان: (فاعلية العلاقات النحوية في تشكيل الدلالة المجازية للتركيب)؛ لرصد وتحليل أهم العلاقات النحوية الفاعلة، التي تسهم في إنتاج الدلالة المجازية للتركيب وتشكيل المجاز داخل النص، واصطفاء لغة الحديث النبوي ميدانا للتطبيق، غير مشترطة أن يكون النص من أقوال النبي - ﷺ - بل تشمل أيضًا ما ورد في كتب متون الحديث من أقوال الصحابة، أو أمهات المؤمنين، ما دام ذلك متصلاً بالنبي ﷺ بطريقة ما.

وقد تبنّت الدراسة المفهوم الذي قدمه د. محمد حماسة للدلالة المجازية في التركيب بأنه: مفارقة التركيب للمألوف في الاستعمال في اللغة غير الفنية بكسر قوانين الاختيار المعروفة بين الكلمات. ورأت أنه يشمل المجاز العقلي عند عبد القاهر، وكل مجاز حدث فيه كسر أو ترخص في قواعد الاختيار بين المفردات، بإسناد أو مفعولية أو نعت أو إضافة أو تعلق، وبناء على ذلك تم اعتماد الإسناد علاقة محورية في بناء الجملة العربية؛ حيث كان العلاقة الرئيسة في تشكيل الدلالة المجازية للتركيب، تلته العلاقات الأخرى: المفعولية، والنعت، والإضافة، والعطف، والتعلق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة دراسات تناولت المجاز في الحديث النبوي قديما وحديثا، وأخرى تناولت العلاقات النحوية ودورها في تشكيل المجاز، ومن الدراسات التي تناولت المجاز في الحديث النبوي قديما،

على سبيل المثال لا الحصر:

كتاب الشريف الرضي – ت 406هـ - "المجازات النبوية"، الذي تناول فيه المجازات، والاستعارات، والكنايات، وبعض التشبيهات كذلك، من خلال وجهة نظره وما شاع في عصره في تقسيم هذه الأنواع.

ومن الدراسات التي تناولت المجاز في الحديث النبوي حديثا:

رسالة الماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، التي أعدها الباحث خليل محمد أيوب، بعنوان" لغة الحديث النبوي بين التشبيه والمجاز، دراسة في الصحيحين"، وفيها قسم التشبيه إلى قسمين: صريح ظاهر وتمثيل، ودرس المجاز كذلك من خلال تناوله الاستعارة، والمجاز المرسل، ولم يعرض للمجاز العقلي، ولم يتتبع العلاقات النحوية.

وثمة دراسات أخرى تناولت العلاقات النحوية من خلال دورها في تشكيل المجاز، ومن هذه الدراسات: دراسة د. محمد حماسة "الجملة في الشعر العربي" ودراسته "النحو والدلالة"، وكذلك أطروحة د. محروس بريك "العلاقات النحوية بين المفردات في الجملة ودورها في تشكيل المجاز".

ووجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة أن هذه الدراسة اهتمت بالتطبيق على لغة الحديث النبوي، غير مشترطة أن يكون النص من أقوال النبي - ﷺ - بل تشمل أيضًا ما ورد في كتب متون الحديث من أقوال الصحابة، أو أمهات المؤمنين، ما دام ذلك متصلاً بالنبي ﷺ بطريقة ما؛ لإثبات أن إنتاج الدلالة المجازية من خلال العلاقات النحوية ليس مقصورا على لغة الشعر فقط، بل إن العلاقات النحوية في لغة النثر تسهم كذلك في إنتاج الدلالة المجازية.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على عرض الظاهرة واختيار ما يكشفها من الشواهد، ويوضح دور العلاقات النحوية في إنتاج الدلالة المجازية في لغة الحديث النبوي.

وبناء على المفهوم الذي تبنّته الدراسة (المفهوم الذي قدمه د. محمد حماسة للدلالة المجازية للتركيب) فقد جاءت هذه الدراسة في مدخل تحدثت فيه عن ماهية المجاز عند النحاة، ثم تحدثت عن مفهوم الدلالة المجازية على مستوى التركيب عند الدكتور محمد حماسة والمفهوم الذي اعتمدته الدراسة، وتناولت بعد ذلك أهم العلاقات النحوية التي تسهم في تشكيل الدلالة المجازية للتركيب في الحديث النبوي، وهي: الإسناد (بنوعيه)، والمفعولية، والإضافة، والنعت، والعطف (عطف النسق)، والتعلق (الظرف والجار والمجرور)، وختمتها بأهم النتائج التي توصلت إليها.

مدخل: ماهية المجاز عند النحاة:

إذا تم تصنيف الخليل بن أحمد – ت175هـ- بأنه نحوي صرف – وليس كذلك بطبيعة الحال– فإن هذا التصنيف يترتب عليه التسجيل على النحويين بسبق البلاغيين في الإشارة إلى المجاز؛ حيث إن الخليل بن أحمد كان أول من تحدث عن المجاز فيما نقله عنه سيبويه في كتابه عن (الاستعمال المجازي) بتنزيل غير العاقل منزلة العاقل في الآيات: " كُلٌّ في فَلَك يَسْبَحُون " [يس: 40]، وقوله تعالى: "رأيتُهُم لي سَاجِدِين " [يوسف : 4]، وقوله تعالى: " يَا أَيُّها النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُم " [النمل : 18] يقول سيبويه :"فزعم [أي الخليل] أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسّجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثتَ عنه كما تحدّث عن الأناسيّ. وكذلك "في فلك يسبحون"؛ لأنها جُعلت - في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنَوْء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها - بمنزلة من يَعقل من المخلوقين ويُبصر الأمور"(سيبويه، د ت: 47/2 . المطعني، د ت: 1054/2-1055).

وتلاه سيبويه الذي كانت له إشارات أكثر وضوحا، في ثنايا حديثه عن الكلام المستقيم الكذب، تحديدا في باب الاستقامة من الكلام والإحالة (سيبويه، د ت: 25/1) ومثّل له بالأمثلة: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه (سيبويه، د ت:26/1) ، ذلك الكذب الذي يمكن تسميته هنا بـ (الكذب الدلالي) – كما يرى د. محمد حماسة (عبد اللطيف، 2000: 72-73) – حيث يمكن تخريج الكلام على الدلالة المجازية، وذلك بأن يكون المقصود بـ (الجبل) هنا الأمانة، أو المسئولية، أو أي شيء بالغ الثقل، ونحو ذلك (عبد اللطيف، 2000: 79) وحينئذ يتم وصف الجملة بالكذب الدلالي المبني على إهدار أو كسر قواعد الاختيار بين الفعل والفاعل من جهة في المثال الأول، والمفعول به ، الجبل، من جهة أخرى.

ومن المواضع التي أشار فيها إلى المجاز أيضا ما أورده في باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتّساعِهم في الكلام والإيجاز والاختصار، وذلك في أثناء حديثه عن الاتساع في الكلام لعلم المخاطب بالمعنى (سيبويه، د ت: 212/1).

ومن ذلك إشاراته إلى ما يجوز في سعة الكلام، فقد علّق على بيت الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

بقوله: " فجعلها الإقبالَ والإدبارَ، وذلك جريا على سعة الكلام، كما في قولهم للدلالة على المبالغة في تمام صيام الصائم وكمال قيامه: نهارُك صائمٌ وليلك قائمٌ" (سيبويه، د ت: 337/1؛ حسين، 1998: 102-103)، فالنهار لا يصوم على الحقيقة، وكذلك الليل لا يقوم.

ومن ذلك أيضًا قوله:" ومثل ما أجري مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل: بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ "[سبأ : 33]. فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما" (سيبويه، د ت: 176/1).

وللدكتور عبد العظيم المطعني رأي مفاده أن كتاب سيبويه قد حفل بالتأويلات المجازية، وأن هذه التأويلات قد مهدت للقول بالمجاز العقلي، والمجاز المرسل، والمجاز الاستعاري، وغير ذلك من المباحث البلاغية المذكورة في علمي المعاني والبيان، ويرى كذلك أن مصطلح (سعة الكلام) يعد النواة التي نبتت دوحة المجاز منها (المطعني، د ت: 1057/2)، ويصدر في رأيه هذا عن تصريح الأعلم الشنتمري بمصطلح المجاز في تحليل أحد شواهد سيبويه، وهو قول الشماخ:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلٌّ[1] طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

إذ يقول الشنتمري تعليقا على الشاهد: "ولما أضاف الطباخ إلى الساعات على هذا التأويل [أي تشبيه الساعات بالمفعول به] اتساعا ومجازا عداه إلى الزاد؛ لأنه المفعول به في الحقيقة" (الشنتمري، 1994: 146)، لكن يبدو أن في رأيه شيئا من مبالغة.

وقد قدم أبو عبيدة معمر بن المثنى – ت 209 هـ- في كتابه (مجاز القرآن)، والفراء – ت 207 أو 215 هـ- في كتابه (معاني القرآن) – وهما معاصران لسيبويه- كثيرا من التأويلات المجازية، رغم أن مصطلح المجاز لم يكن قد استقرت تسميته بعد، إنما كان يَعني التأويل أو التفسير عند أبي عبيدة (المطعني، د ت: 1058/2).

ثم جاء المبرد – ت 286هـ- وذكر مصطلح المجاز في أكثر من موضع من كتابه المقتضب (العساسفة، 2014: 836)، وكان يَعني به: الاتساع في الكلام، أو التفسير والتأويل، ومن ذلك قوله في حديثه عن حذف حرف الجر مع المصدر: " فأما المصدر غير أنْ، فنحو: أمرتك الخير يا فتى، كما قال الشاعر:

أمرتك الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقدْ تركتُكَ ذا مالٍ وذا ونَشَبِ

فهذا يصلح على المجاز" (المبرد، 1994: 35/2)، ومنها قوله في حديثه عن الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام: "ونظير هذه الواو والفاء وسائر حروف العطف قول الله عز وجل:" أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ، أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ"[الأعراف: 97،98] فالواو ههنا بمنزلة الفاء في قوله: "أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ"، وإنما مجاز هذه الآيات - والله أعلم - إيجاب الشيء" (المبرد، 1994: 307/3).

أما ابن جني – ت392هـ - فقد جاء بعد أن تم تداول مصطلح المجاز بمعناه البلاغي (ابن جني، د ت: 2/ 442) ، ولهذا عقد في كتابه "الخصائص" بابا في الفرق بين الحقيقة والمجاز، فذكر في فاتحة الباب أن الحقيقة: "ما أُقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك" (ابن جني، د ت: 2/ 442)، أي أنه ما استُعمِل على خلاف أصل وضعه في اللغة، ويرى ابن جني أن المجاز يقع ويعدل إليه عن الحقيقة "لمعان ثلاثة: وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة ألبتة "(العساسفة، 2014: 836-837).

([1]) ذكر ابن منظور أن المشمعل يأتي بمعنى السريع الماضي، والناقة المشمعلة أي الخفيفة السريعة النشيطة. ينظر لسان العرب، مادة (شمعل)، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 11/ 372.

ثم جاء العالم النحوي، البلاغي، عبد القاهر الجرجاني - ت 471هـ- الذي استطاع في كتابيه: دلائل الإعجاز، و أسرار البلاغة "أن يضع الحدود الفاصلة بين أنواع المجاز، كما استطاع أن يسمي كلا منها باسمه الاصطلاحي ليفض الاشتباك بينها، ويميز كل نوع عن الآخر، فوصل مبحث المجاز على يديه إلى أوج ازدهاره وذروة اكتماله" (العساسفة، 2014: 837).

وقد جعل عبد القاهر المجاز على قسمين: مجاز لغوي، ومجاز عقلي، وقسّم المجاز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها. وذكر أن المجاز اللغوي يكون عن طريق اللغة؛ لأن المتكلم يجوز باللفظة أصلها الذي وضعت له ابتداء في اللغة، ويوقعها على غير ذلك، إما بغرض التشبيه، وإما لصلة وملابسة بين ما نقلها إليه، وما نقلها عنه، وذلك كما في (اليد)، مجازا في النعمة، و(الأسد)، مجازا في الإنسان الجريء الشجاع، وكل ما ليس بالسبع المعروف، فذلك حكم أجري على ما جرى عليه من طريق اللغة.

أما المجاز العقلي فهو مجاز من طريق المعنى والمعقول؛ حيث يكون في الجملة، والجملة تقوم على الإسناد: إسناد اسم إلى اسم، أو فعل إلى اسم، وهذا الإسناد يحصل بقصد المتكلم، وليس شيئا راجعا إلى اللغة (الجرجاني، د ت: 408).

والمجاز اللغوي عند عبد القاهر يشمل:

1- الاستعارة: هي عنده "أن تريد تشبيهَ الشيءِ بالشيءِ، فَتَدَعَ أنْ تُفْصحَ بالتشبيهِ وتُظْهرَه، وتجيءَ إلى اسمِ المشبّه بهِ فتعيره المشبه وتجْريه عليه. تريد أن تَقول: رأيت رجلاً هو كالأسدِ في شجاعته وقوة بطشه سواء"، فتدع ذلك وتقول: "رأيت أسداً" (الجرجاني، 1992: 67). ويرى عبد القاهر أن هناك ضربا ثانيا للاستعارة هو ما سماه التشبيه على حد المبالغة (الجرجاني، 1992: 68)، وهو التشبيه البليغ (بريك، 2008: 21) الذي حذف منه وجه الشبه والأداة.

2- "التمثيل" وهو الذي يكون مجازاً لمجيئه على حد الاستعارة، ومثاله قولك للرجل يتردَّد في الشيء بين فعله وتركه: "أراك تقدم رجلًا وتؤخر أُخرى"، فالأصْل في هذا: أَراك في ترددك كَمن يقَدم رجلاً ويؤخر أخرى، ثم اخْتصر الكلام، وجعل كأنه يقدّم الرجْل ويؤخرها على الحقيقة (الجرجاني، 1992: 68، 69) . وهو الاستعارة التمثيلية (بريك، 2008: 21).

3- الكناية، ويوضحها بقوله: "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللّفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يَجيء إلى معنى هو تاليه وردْفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه. مثال ذلك قولهم: "هو طويل النجاد"، يريدون طويل القامة ... فقد أرادوا في هذا كله، كما ترى معنى، ثم لم يذْكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم تَوصلوا إليه بذكْر معنى آخر مِنْ شأنه أن يردفه في الوجود" (الجرجاني، 1992: 66؛ بريك، 2008: 22).

وأما المجاز العقلي- أو المجاز الحكمي كما يسميه أحيانا، فقد أعلى عبد القاهر من شأن هذا النوع من المجاز، حتى إنه يراه كنزا من كنوز البلاغة، ومادَّة للشاعرِ المفلِق وللكاتب البليغ في الإبداع

والإحسانِ، والاتِّساع في طرقِ البيان (الجرجاني، 1992: 295). ويعرفه بقوله :" أن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرِها، ويكون معناها مقصوداً في نفسه ومرادا من غَير تورية ولا تعريض" (الجرجاني، 1992: 293)، ويذكر عبد القاهر مجموعة من الأمثلة لهذا المجاز، فمنها قوله تعالى :" فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ" [البقرة : 16] ويبين أن المجاز ليس في لفظة "ربحتْ" نفسِها، ولكن في إسنادها إلى التجارة (الجرجاني، 1992: 294)، ومن الأمثلة التي ذكرها أيضا: "أقدمني بلدَك حقٌّ لي على إنسان"، فألفاظ التركيب اللغوي كله موجودةٌ على الحقيقة، ومنها لفظة (أقدمني)، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقةِ، لم يكُن المجازُ في اللفظ نفسه حينئذ، وإذا لم يكنِ المجازُ في اللفظِ، كان لا مَحالة في الحُكْم (الجرجاني، 1992: 297).

ورغم قيمة هذا النوع من المجاز ومكانه في تأدية المعنى وتوصيله إلى المتلقين، فقد ظل مصطلح (المجاز) ينصرف إلى مفهوم المجاز الإفرادي، الذي يشمل الاستعارة، والكناية، والتشبيه البليغ، والاستعارة التمثيلية، بالإضافة إلى المجاز المرسل، ويتنكب الدلالة المجازية للتركيب أو ما يسميه عبد القاهر بالمجاز العقلي أو الحكْمي حتى العصر الحديث ؛ "فالدكتور لطفي عبد البديع عقد الفصل الأول – في كتابه (فلسفة المجاز) – لبيان حدود الحقيقة والمجاز ، وجاء حديثه في الفصل كله منصرًفا إلى (المجاز الإفرادي) دون أن ينص على ذلك، ودون أن يشير إلى وجود مفهوم آخر للمجاز في الجملة" (بريك، 2008: 15؛ عبد البديع، 1997: 32-38).

مفهوم الدلالة المجازية على مستوى التركيب:

تعرض د. حماسة لمفهوم المجاز الذي ينشأ على مستوى التركيب عن طريق كسر قواعد الاختيار، بمعنى أن التركيب يفارق المألوف في الاستعمال في اللغة غير الفنية بكسر قوانين الاختيار المعروفة بين الكلمات (عبد اللطيف، 1990: 8) أي أن اختيار المفردات والقواعد التركيبية التي تتمثل فيها المفردات محكوم بقوانين في أذهان متكلمي اللغة، تتصل بخصائص المفردات، ومجالاتها، وطريقة رصفها في علاقات نحوية، مثل الإسناد، والإضافة، والنعت، والتمييز، وغيرها (عبد اللطيف، 2000: 95) فإن كان الاختيار من كلمات تنتمي لحقول دلالية لا تتآلف في الحقيقة الوضعية- أي أنها لتنافرها لا تقبل الاستجابة للعلاقات النحوية بينها – وقامت- في الوقت نفسه- قرينة سياقية على مقبولية هذا الاختيار وتسويغه، فإن الكلام ينتقل حينئذ إلى المستوى المجازي (عبد اللطيف، 2000: 97).

وأرى أن الدلالة المجازية للتركيب يمكن أن تحد بأنها كل مجاز حدث فيه ترخص أو كسر في قوانين اختيار المفردات عن طريق علاقة الإسناد، أو علاقة الإضافة، أو علاقة المفعولية، أو علاقة النعت، أو التعلق.

العلاقات النحويّة التي تتشكّل منها الدلالة المجازية في لغة الحديث الشريف

العلاقة الأولى: الإسناد

الإسناد علاقة محورية في بناء الجملة العربية؛ ذلك لأن الجملة النواة تتركب من ركنين: (مسند إليه) و (مسند)، وكلاهما ركن لا تقوم الجملة بدونه، ولا تتحقق هذه التسمية لهذين الركنين: (المسند إليه) و(المسند) إلا بقيام هذه العلاقة (علاقة الإسناد) بينهما.

أما صور هذين الركنين: (المسند إليه) و(المسند) وأشكالهما النحوية فتتنوع وتتعدد حسب نوع الجملة وتكوينها، فقد تكون الجملة فعلية (فعل + اسم) أو اسمية (اسم +اسم) أو (اسم + فعل)، "وهذا التعدد يتيح للمتكلم عدة أبنية تركيبية، يختار من بينها ما يتوافق مع مراده" (بريك، 2008: 205).

أ- علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر في لغة الحديث النبوي:

من شواهد الدلالة المجازية للتركيب القائمة على علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر في لغة الحديث النبوي ما جاء في حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ أن النبي ﷺ قال: " الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِى الرِّكَازِ الْخُمُسُ" (ابن حنبل، 1997: 527/14)،.

فالدلالة المجازية واقعة في الجمل الثلاث الأولى؛ إذ أسند الهدر الذي دل عليه الخبر (جُبَار) إلى المبتدآت: العجماء (وهي البهيمة)، والبئر، والمعدن، ولا توصف البهيمة ذاتها أو البئر أو المعدن بأنه هدر إلا على المجاز، ويوضح المجاز هنا رواية مسلم للحديث: "الْعَجْمَاءُ جرْحُهَا جُبَارٌ" (القاضي عياض، 1998: 552/5). فليست البهيمة هي الهدر في ذاتها ، وإنما الذي تسببت فيه من إتلاف أو جرح ، والبئر كذلك ليست هي الهدر، وكذلك المعدن، والذي أنتج هذه الدلالة المجازية هنا هو علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر. وبتأمل هذا المجاز نرى أنه يحقق الإيجاز ويؤكد الحكم المذكور في النص.

ومن الدلالة المجازية للتركيب التي نتجت عن علاقة الإسناد بين الخبر والمبتدأ ما جاء في حديث عَائِشَةَ- رضي الله عنها- من أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا: "الصَّلَاةُ جَامِعَةً" فَاجْتَمعُوا، وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ في رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَع سَجَدَاتٍ (القاضي عياض، 1998: 336/3).

ووجه الدلالة المجازية للتركيب هنا يتأتى من رفع (الصلاةُ جامعةٌ) على الابتداء والخبر، فيكون الجمع مسندا إلى الصلاة، والحقيقة أنها سبب اجتماع القوم، ويُحتمل أن تكون هناك علة صوتية لاستخدام اسم الفاعل (جامعة)؛ وهي أن المنادي يرفع صوته ليُسمع الناس النداء، وفتح جيم كلمة (جامعة) فتحة طويلة يساعده على مد صوته ورفعه بطريقة لا تظهر لو قال: اجتمعوا، مع الأخذ في الاعتبار أن الجيم صوت مركب فيه عنصرا الاحتكاك والانفجار، فلن تكون صفة الانفجار واضحة في جيم (اجتمعوا) الساكنة ، ثم إن الشفتين تكونان مستديرتين مضمومتين حال الضمة الطويلة، أعني حركة عين الفعل (اجتمِعوا)، فلا يمكن رفع الصوت حينئذ بالقدر الذي يكون ممكنا فيه مع فتح الجيم فتحة طويلة، أي أن الفتحة الطويلة هنا تحقق متطلبات سياق الموقف..

ومن شواهد الدلالة المجازية التي نشأت بسبب علاقة الإسناد بين الخبر الجملة الفعلية والمبتدأ حديث عَطَاء قال: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، مِرَارًا يَقُولُ: "الْعَيْنُ تَزْنِي، وَالْفَمُ يَزْنِي، وَالْقَلْبُ يَزْنِي، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ، وَالرِّجْلُ تَزْنِي فَعَدَّدَهُنَّ كَذَلِكَ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ أَوْ يُكَذِّبُه" (الصنعاني، 1403: 414/7).

فالجملة التي تحققت فيها الدلالة المجازية هنا اسمية، وخبرها أي المسند، جملة فعلية، ومن ثم فالدلالة المجازية مركبة من وجهين: الأول- إسناد جمل الخبر الفعلية إلى المبتدآت: العين، والفم، والقلب، واليدين، والرجل). والآخر إسناد الفعل نفسه إلى ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ. والمجاز هنا ناشئ من إسناد الفعل إلى ما يتنافر معه- في الظاهر- في الدلالة، إذ إن الزنا المعروف ليس من أفعال العين، أو أفعال الفم، أو أفعال اليد، ومن هنا قامت علاقة الإسناد النحوي بإنتاج الدلالة المجازية للتركيب، أي أن زنا العين تعبير مجازي عن النظرة المحرمة، وكذلك زنا الفم تعبير مجازي عن الفعل المحرم بالفم أو الكلام المحرم، وزنا القلب تعبير مجازي عن التفكير الحرام وانشغال القلب به، وزنا الرِّجل تعبير مجازي عن مشيها إلى الحرام، ولو صرح بالألفاظ الحقيقية فقال مثلا: العين تنظر إلى الحرام... لما كان هناك إيجاز، ولا دلالة على مبالغة تقبيح هذه الأفعال الموجودة في النص.

ومن شواهد الدلالة المجازية التي نشأت بسبب علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر اللذين دخل عليهما ناسخ ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إنَّ اللهَ قال: مَنْ عادَى لي وليًّا فقدْ آذَنْتُهُ بالحَرْبِ، وما تقرَّبَ إليَّ عَبْدي بِشيءٍ أحبَّ إليَّ مِمَّا افْترضتُ عليْه، وما يزالُ عَبْدي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحبَّه، فَإذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسْمَعُ بِهِ، وبَصَرَهُ الَّذي يبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بِهَا، ورِجْلَهُ التي يَمْشي بِهَا..." (الألباني، 2002: 156/4).

إذ إن نسخ الجملة بـ "كان" في قوله: "كُنْتُ سَمْعَهُ"، والمعطوفات عليها لا تقبل التفسير إلا على الدلالة المجازية، وإضافة خبر كان- الذي هو خبر للمبتدأ في الأصل- إلى الضمير العائد على الولي هو ما يؤكد الدلالة المجازية هنا، وأما تأويل المجاز هنا فمذكور له توجيهات: "أَحدها: كنت كسمعه وبصره فِي إيثاره أَمْرِي، فَهُوَ يحب طَاعَتي ويؤثر خدمتي كَمَا يحب هَذِه الْجَوَارِح. وَالثَّانِي: أَن كليته مَشْغُولَة، فَلَا يصغي بسمعه إِلَّا إِلَى مَا يرضيني، وَلَا يبصر إِلَّا عَن أَمْرِي. وَالثَّالِث: أَن الْمَعْنى أَنِّي أحصل لَهُ مقاصده كَمَا يَنَالهُ بسمعه وبصره. وَالرَّابِع: كنت لَهُ فِي العون والنصرة كبصره وَيَده اللَّذين يعاونانه على عدوه" (ابن الجوزي، 1997: 526/3). وكلها تدورحول تكريم هذا الولي وتشريفه، والله تعالى أعلم.

ب- علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل في لغة الحديث النبوي:

من شواهد الدلالة المجازية التي نشأت بسبب علاقة الإسناد بين الفعل وفاعله ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها الذي ورد فيه التيمم، قالت: " حضَرَتِ الصُّبْحُ، فالتُمِسَ الماءُ فلم يوجَد، فنَزَل التَّيَمُّم" (الألباني، 2002: 77/1).

فالدلالة المجازية في قولها: "فنزل التيمم" نشأت بسبب إسناد الفعل نزل إلى التيمم، إذ إن النزول في الحقيقة هو للآية التي تحمل مشروعية التيمم، أما عملية التيمم نفسها التي هي بديل عن التطهر بالماء، فقد فعلها الصحابة بعد نزول آية التيمم، فليس النزول لعملية التيمم نفسها. ولعلنا نلاحظ أن

النزول مستخدم على حقيقة معناه، والتيمم كذلك مقصود به معناه الحقيقي، فالدلالة المجازية هنا جاءت من علاقة الإسناد ، وقد نص غير واحد من شراح الحديث على مجازية الإسناد هنا وأنه مجاز عقلي، فمنهم العيني – ت 855هـ-، والقسطلاني ت 923هـ- والجكني الشنقيطي ت 1354هـ- (العيني، د ت: 32/3؛ القسطلاني، 1323: 253/1؛ الجكني الشنقيطي، 1995: 384/4). والمجاز في هذا الحديث يحقق عنصر الإيجاز ويحمل كذلك دلالة التأكيد لهذا التشريع، وطمأنة من تعودوا الطهارة بالماء ولم يكن لديهم علم بوجود بديل لهذه الطهارة، إذ إن إسناد النزول إلى التيمم تطيب به أنفسهم، وتسكن خواطرهم ويتهيئوا لتلقي الحكم الشرعي وقبوله والله أعلم.

ومن شواهد الدلالة المجازية التي نشأت بسبب علاقة الإسناد بين الفعل وفاعله ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ ..." (المنذري، 1987: 385/2).

فالدلالة المجازية هنا ناشئة بسبب إسناد الفعل (مرضت) إلى ضمير المتكلم وهو الله- سبحانه وتعالى- والله تعالى منزّه عن المرض والعرض وعن كل النقائص، ولا يمكن أن يقع هذا الوصف في حقه، ومن هنا أُوّلت الدلالة المجازية على أن المقصود هو مرض عبد من عباد الله، على سبيل التشريف والتقريب لهذا العبد، وهذا على عادة العرب في مثل ذلك؛ فإن العرب "إذا أرادت تشريف أحد حلته محلها، وعبرت عنه كما تعبر عن نفسها" (القاضي عياض، 1998: 39/8).

العلاقة الثانية: المفعولية

تنشأ الدلالة المجازية للتركيب كذلك من علاقة المفعولية وحدها، حين يكون إسناد الفعل إلى الفاعل متفقا مع قواعد الاختيار بين كلمات لا يوجد تنافر بينها، ويكون الكسر لتلك القواعد في وقوع الفعل من ذلك الفاعل على المفعول، فتنشأ الدلالة المجازية حينئذ بسبب علاقة المفعولية. وربما تركبت الدلالة المجازية من جهتين، وذلك حين يتحقق التجوز في قواعد الاختيار من جهتي الفاعل والمفعول معا، بمعنى حصول التنافر في الظاهر عند إسناد الفعل إلى الفاعل، ثم وقوعه من ذلك الفاعل على المفعول.

ومن شواهد الدلالة المجازية التي نشأت بسبب علاقة المفعولية وحدها ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ. يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. قَالَ يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي" (المنذري، 1987: 385/2).

فاعل هذه الأفعال: تَعُدْنِي، وأَعُودُكَ، وتُطْعِمْنِي، وأُطْعِمُكَ، وتَسْقِنِي، وأَسْقِيكَ، هو ابن آدم، ويمكن أن تقع منه هذه الأفعال مثل عيادة المريض الآدمي، والإطعام والسقيا للمخلوقين، فالدلالة المجازية

هنا لم تنشأ بسبب علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل، بل من علاقة المفعولية، حين جاءت الأفعال هذه مقدمة للذات الإلهية المقدسة، تقدّس الله تعالى وتنزّه عن الطعام والشراب والمرض. وهذا المجاز فيه دلالة التشريف والتعظيم لأجر العامل بهذه الأعمال، عيادة المرضى، وإطعام الجوعى وسقيا الظمأى، وفيه كذلك سلوى وتعزية للمريض، والجائع، والظمآن، والله أعلم.

ومن شواهد الدلالة المجازية التي نشأت بسبب علاقة المفعولية وحدها ما جاء في حديث السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّ شُرَيْحًا الْحَضْرَمِيَّ، ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "ذَاكَ رَجُلٌ لَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ" (ابن حنبل، 1997: 500/24).

إذ ليس هناك تنافر في الدلالة بإسناد التوسد إلى آدمي، أما وقوع فعل التوسد على القرآن ففيه تجوز في قواعد الاختيار، والمعنى هنا قد يكون على المدح أو على الذم ، فعلى المدح يكون المعنى أنه يعظم القرآن، ولا ينام عنه، ولا يمتهنه، بل يقوم الليل به، ولعل هذا المعنى يؤيده حديث البيهقي: "يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: لَا تَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ، وَاتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ فِي آنَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَغَنُّوهُ وَتَفَنُّوهُ، وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَلَا تَسْتَعْجِلُوا ثَوَابَهُ فَإِنَّ لَهُ ثَوَابًا" (البيهقي، 2003: 389/3). وعلى الذم يكون المعنى أنه "لا يلازم تلاوة القرآن، ولا يواظب عليها، ولا يكب ملازمة نائم لوساده وإكبابه عليها" (الزمخشري، د ت: 59/4). ويحتمل أن يكون المقصود الذم بأنه "غير حافظ للقرآن، لم يعِ شيئا منه، فإذا نام لم يكن متوسدا له كما هو الحافظ الواعي له، فكأنه ظرف من ظروفه (الشريف الرضي، 2007: 25-26)، وفيما يظهر لي أن الدلالة المجازية هنا على المدح، بدليل النفي بـ(لا)، وأن غير المنفي هو الذي يُحمل على الذم.

ومن شواهد الدلالة المجازية المعقدة أو المركبة، التي نشأت من تركب علاقة الإسناد مع علاقة المفعولية ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كانَ النبيُّ ﷺ إذا دخَلَ العَشْرُ، شَدَّ مِئْزَرَهُ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ" (الألباني، 2002: 588/1).

فالدلالة المجازية في الجملة: "وَأَحْيَا لَيْلَهُ" من وجهين، الأول: علاقة الإسناد، أعني إسناد الإحياء إلى ضمير يعود إلى النبي ﷺ ، فثمة تنافر دلالي عند إسناد فعل الإحياء إلى المخلوق، ومن ثم تنشأ الدلالة المجازية من هذا الوجه، والآخر: علاقة المفعولية، أعني وقوع الإحياء على الليل، فنسبَة "الْإِحْيَاء إِلَى اللَّيْل مجَاز، فَإِذا سهر فِيهِ للطاعة فَكَأَنَّهُ أَحيَاه، لِأَن النّوم أَخُو الْمَوْت" (العيني، د ت: 139/11) .

ومن شواهد الدلالة المجازية المعقدة أو المركبة، التي نشأت من تركب علاقة الإسناد مع علاقة المفعولية ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ السابق ذكره، أن النبي ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ. يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. قَالَ يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي" (المنذري، 1987: 385/2).

فالدلالة المجازية في الفعلين: اسْتَطْعَمْتُكَ، واسْتَسْقَيْتُكَ نشأت بسبب علاقة الإسناد وعلاقة المفعولية؛ فالله جل في علاه منزّه عن أن يطلب الطعام وعن أن يطلب السقيا، فإسناد فعلي الاستطعام والاستسقاء إلى الضمير الذي يعود إلى الله جل وعلا، إسناد على سبيل المجاز، وإذا ثبت تنزيه الله جل وعلا عن هذين الفعلين، فإنه من المحال توجيه الطلب إلى ابن آدم في هذه الحالة التي تضمنتها هذه الجملة، ولا يمكن القول إن الدلالة المجازية هنا من جهة علاقة الإسناد أو الفاعلية فحسب؛ إذ يمكن لابن آدم أن يُستطعم، بناء على أن الرتبة في الجملة الفعلية تبدأ بالفعل فالفاعل فالمفعول به، فإن وقع الفعل متعديا، ونشأت دلالة مجازية في علاقة الإسناد، فإن الدلالة المجازية تتعدى علاقة الإسناد إلى علاقة المفعولية ، والحكم هنا يختلف عما إذا كانت الدلالة المجازية ناشئة من علاقة المفعولية ، فبناء على رتبة الجملة الفعلية يمكن أن تستقل الدلالة المجازية الناشئة من علاقة المفعولية، ولا موجب لتبعية علاقة الإسناد لها في هذه الدلالة المجازية.

ومن شواهد الدلالة المجازية المعقدة أو المركبة، التي نشأت من تركب علاقة الإسناد مع علاقة المفعولية ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: " اتَّقُوا اللَّاعِنَيْنِ"، قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ" (ابن حنبل، 1997: 4/ 443).

فصيغة (اللاعنان) هنا اسم فاعل، واقترن بـ(أل)، واسم الفاعل هنا رفع ضمير المثنى الذي يفسَّر بما بعده: الَّذِي يَتَخَلَّى[2]فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ، والمفعول محذوف يفهم من السياق وتقدير الجملة: "اتقوا اللاعنين فاعلهما". والدلالة المجازية هنا مركبة من علاقتي الإسناد والمفعولية؛ إذ إن هذين الأمرين ليسا اللاعنين في الحقيقة، وإنما هما سبب في اللعن "فَلَمَّا صَارَا سَبَبًا أَسْنَدَ اللَّعْنَ إِلَيْهِمَا عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ" (الشوكاني، 1993: 112/1). وإذا كان ثمة دلالة مجازية دخلت علاقة الإسناد في الفعل المتعدي- مع ملاحظة أن العامل هنا هو اسم الفاعل العامل عمل فعله المتعدي- فإن الدلالة المجازية تتعدى علاقة الإسناد إلى علاقة المفعولية، ووجه ذلك أن الفعلين هنا ليسا هما اللذان يلعنان فاعلهما في الحقيقة، وإنما هما سبب وقوع اللعن عليه. وقد أدت الدلالة المجازية هنا بتأكيد المعنى وتقويته، والمبالغة في التخويف والتحذير من هذا الفعل، إضافة إلى تحقيق غرض الإيجاز.

العلاقة الثالثة: النعت

تناول النحاة عن دلالات النعت في أثناء حديثهم عن الأغراض التي يحققها، والفوائد التي يأتي من أجلها، فذكروا أنه يفيد: التوضيح في المعارف، أو التخصيص في النكرات، أو المدح والثناء، أو الذم والتحقير، أو التوكيد، أو الترحم، أو التفصيل، أو المقابلة، أو المبالغة فيما تضمنه لفظ المنعوت، أو تتميم الفائدة الأساسية مع الخبر، إذا لم تتم بالخبر(حسن، د.ت:440/3) ، أو غير ذلك (ابن يعيش، 2001: 232/2-238).

وبحدوث التجوز أو كسر قواعد الاختيار بين النعت والمنعوت تنشأ الدلالة المجازية التي تقوم على علاقة النعت، وقد تكون هذه الدلالة في صورة مبسطة قائمة على علاقة النعت فقط، وقد تكون مركبة قائمة على علاقة النعت متضافرة مع علاقة أخرى.

([2]) التخلي مقصود به قضاء الحاجة. ينظر: البدر التمام شرح بلوغ المرام 64/2.

من الدلالة المجازية المبسطة الناشئة من علاقة النعت فقط ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: "إِنَّهَا سَتَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنُونَ خَدَّاعَةٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ" قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: " السَّفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ "(ابن حنبل، 1997: 291/13).

الدلالة المجازية وقعت هنا في قوله:" سِنُونَ خَدَّاعَةٌ "، والمقصود بها التي يهطل فيها المطر، فيطمع الناس في الخصب، ثم لا يجدون الأمر على ما أملوا" فجعل ذلك غدرا منها وخديعة، وقيل الخداعة القليلة المطر، من خدع الريق إذا جف" (ابن الأثير، 1963: 14/2؛ الزمخشري، د ت: 55/3؛ الشريف الرضي، 2007: 42). فالدلالة المجازية هنا جاءت في الصورة البسيطة، وهي ناشئة من علاقة النعت فقط، فقد حدث ترخص في قواعد الاختيار بين المفردات فتم وصف السنين بالخديعة، وعلى هذا فالدلالة المجازية هنا تحمل معنى الذم، إضافة إلى دلالة التوضيح.

ومن الدلالة المجازية المبسطة الناشئة من علاقة النعت فقط، ما جاء في حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: "مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟" قَالَ : أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: " نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ" (ابن حنبل، 1997: 637/11).

فالدلالة المجازية هنا في قوله: " نهر جار"، وهو مجاز ناشئ من علاقة النعت بين النعت (جار) ومنعوته (نهر)، فالماء هو الذي يوصف بالجريان وليس النهر ذاته، والدلالة المجازية هنا تفيد تأكيد أن صفة الإسراف تدخل الماء، إضافة إلى تخصيص المنعوت (نهر) النكرة (الطيبي، 1997: 806/3).

ومن الدلالة المجازية المركبة الناشئة من علاقة النعت مع علاقة أخرى ما جاء في حديث سهل ﷺ أن النبي ﷺ قال: "أُحُدٌ جبَلٌ يحبُّنا ونُحبُّه" (الألباني، 2002: 438/1).

فالجملة الفعلية "يحبنا ونحبه" واقعة نعتًا هنا، وفيها فعل أسند إلى ضمير عائد إلى المنعوت، وعلى هذا نشأت جهة فرعية للدلالة المجازية، وهي إسناد الفعل (يحبنا) إلى ضمير عائد على الجبل، أما الجهة الرئيسة للدلالة المجازية هنا فهي وصف الجبل بهذه الجملة، إذ إن الجبل جماد، ونعته بأنه يحب مجاز ، والدلالة المقصودة هنا: يحبنا أهل هذا الجبل، أي الأنصار، ويستفاد من الدلالة المجازية التشريف لجبل أحد، ذلك التشريف الذي يلحق أهل هذا الجبل كذلك، إضافة إلى تتميم الفائدة الأساسية من الخبر، وهو هنا (جبل)، فلو قال: أحد جبل، وسكت، لبقي الخبر مفتقرًا إلى ما يتمم الفائدة منه، وهذا بخلاف عنصر الإيجاز المتحقق بهذا التركيب المجازي.

ويرى بعض الشراح أن المحبة التي وُصف بها الجبل للنبي ﷺ على حقيقتها، وأنه لا مانع من أن يخلق الله فيه إدراكًا يحب به الرسول ﷺ، ونظير ذلك سلام الأحجار عليه، فقد قال عليه الصلاة والسلام: " إني لأعرف حجرًا سلَّم عليَّ قبل أن أبعث"(الأمير الصنعاني، 2011: 412/1) . والله تعالى أعلم.

ومن الدلالة المجازية المركبة الناشئة من علاقة النعت مع علاقة أخرى ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: " مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لهُمْ، رَجُلٌ مُمْسِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ في سَبِيلِ اللهِ، يَطِيرُ

عَلى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَزْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَبْتَغِي القَتْلَ، وَالمَوْتَ مَظَانَّهُ..." (القاضي عياض، 1998: 311/6).

فالجملة الفعلية (يَطَيرُ عَلى مَتْنِهِ) واقعة نعتاً[3]، أي أن الدلالة المجازية مركبة هنا من جهتين، إسناد الفعل إلى ضمير المنعوت في جملة النعت، وهذه جهة فرعية، ووصف المنعوت بالجملة الفعلية الواقعة نعتًا، وهذه جهة أصلية أنتجت دلالة مجازية للتركيب، أساسها علاقة النعت التي كسرت قواعد الاختيار، والمعنى هنا أنه يبادر ويسارع إلى الجهاد، والدلالة المجازية هنا فيها معنى المدح، إضافة إلى دلالتها على التخصيص.

العلاقة الرابعة: الإضافة

يقسّم النحاة الإضافة إلى قسمين معنوية محضة، ولفظية غير محضة. فاللفظية غير محضة لأنها –كما يقول النحاة- على نية الانفصال، فغرضها لفظي وهو التخفيف الذي ينشأ من حذف التنوين، أو حذف نون المثنى، أو حذف نون جمع المذكر السالم.

والمعنوية المحضة خالصة من نية الانفصال، والمضاف فيها يكتسب التعريف من المضاف إليه، إن كان معرفة، ويكتسب التخصيص إن كان نكرة أو اسما من الأسماء الموغلة في الإبهام، وتأتي لثلاثة معان، معنى (في)، وذلك حين يكون المضاف ظرف زمان أو ظرف مكان للمضاف، ومعنى (من) حين يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه، أو يكون المضاف إليه جنسا للمضاف ، ومعنى (اللام) للدلالة على الملك أو الاختصاص. (ابن يعيش، 2001: 126/2؛ بكر ومفتاح، 2011: 22-25).

وتنشأ الدلالة المجازية من علاقة الإضافة، حين يحدث تجوز أو كسر في قواعد الاختيار بين المضاف إليه والمضاف، ومن ذلك ما جاء في حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: " ارْحَمُوا تُرْحَمُوا، وَاغْفِرُوا يَغْفِرِ اللهُ لَكُمْ، وَيْلٌ لِأَقْمَاعِ الْقَوْلِ، وَيْلٌ لِلْمُصِرِّينَ الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ " (ابن حنبل، 1997: 99/11).

ففقد حدث تعالق بين المضاف (أقماع) والمضاف إليه (القول) بعلاقة الإضافة، وهذا التعالق أنتج الدلالة المجازية للتركيب، فالإضافة معنوية بمعنى اللام المفيدة للاختصاص، فكأن من وقع عليهم الذم هنا اختصوا بكونهم أقماع للأقوال، أي يسْتِمعون للموعظة ثم لا يَعونها ولا يعملون بها، فحالهم مع الموعظة كحال الأقماع التي تمر من خلالها السوائل ولا يبقى فيها شيء من تلك السوائل، فكذلك حالهم كأن الموعظة دخلت من أذن وخرجت من الأذن الأخرى، أي تمر بآذانهم " مَجازاً كما يَمُرّ الشَّراب في الأقْماع اجْتيازاً (انظر ابن الأثير، 1963: 4/ 175). ويفسر الشريف الرضي – ت406هـ – الدلالة المجازية هنا تفسيرًا مختلفاً، إذ يرى أن المعنى المراد هنا هو كثرة استماع الأقوال، واختلاف الكلام، حتى يحدث ذلك ثلما في دينهم، وقدحا في يقينهم، وأن آذانهم على هذا التأول مشبهة بالأقماع باعتبارها موصلة إلى الصدور والقلوب (الشريف الرضي، 2007: 16)

(3) ويحتمل أن تكون جملة "يطير على متنه" حالا كذلك، لأن الموصوف (رجل) وإن كان نكرة فقد تخصص بالجملة "ممسك عنان فرسه".

ويرى أن التأويل الأول المذكور- وإن كان سائغا- فإن التأويل الذي ذكره أشبه بظاهر الكلام، وعلى ذا يكون "قوله عليه الصلاة والسلام: المصرين، تماما لهذا المعنى المراد، ومبالغة في وصف هؤلاء بالمذمومين بكثرة استماع الأقوال، فيكون ذلك من قولهم: أصرَّ الفرسُ أذنيه، إذا نصبهما للتوجس؛ لأنه يقال: أصر بأذنيه، وصر بأذنيه"(الشريف الرضي، 2007: 17). وما ذكره الشريف الرضي هنا يمكن أن يكون التأويل المناسب للرواية التي ذكرها هو للحديث، وهي التي تنتهي عند قوله عليه الصلاة والسلام: (ويل للمصرّين)، أما هذه الرواية- أعني رواية مسند الإمام أحمد بن حنبل- فإن لها تتمة، وهي قوله عليه الصلاة والسلام:" الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ"، فهذه التتمة المذكورة في هذه الرواية تقدح في التأويل الذي رجّحه الشريف الرضي.

وحيث إن الإضافة هنا جاءت بمعنى اللام، فالظاهر أن الدلالة المجازية هنا تحمل دلالة المبالغة في ذم المقصودين بكثرة استماعهم للأقوال " (الشريف الرضي، 2007: 17).

ومن الدلالة المجازية التي نشأت من علاقة الإضافة، ما جاء في حديث جابر قال: مرّ رسول الله ﷺ بِالْحِجْرِ، قَالَ: "لَا تَسْأَلُوا الْآيَاتِ، وَقَدْ سَأَلَهَا قَوْمُ صَالِحٍ، فَكَانَتْ تَرِدُ مِنْ هَذَا الْفَجِّ، وَتَصْدُرُ مِنْ هَذَا الْفَجِّ، فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ، فَعَقَرُوهَا، وَكَانَتْ تَشْرَبُ مَاءَهُمْ يَوْمًا، وَيَشْرَبُونَ لَبَنَهَا يَوْمًا، فَعَقَرُوهَا، فَأَخَذَتْهُمْ صَيْحَةٌ أَهْمَدَ اللهُ مَنْ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ مِنْهُمْ، إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا كَانَ فِي حَرَمِ اللهِ"، قِيلَ: مَنْ هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: " هُوَ أَبُو رِغَالٍ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ أَصَابَهُ مَا أَصَابَ قَوْمَهُ" (ابن حنبل، 1997: 66/22).

فقد نشأت الدلالة المجازية للتركيب في قوله ﷺ:" أَدِيمِ السَّمَاءِ"، من علاقة الإضافة بين المضاف إليه (السماء) والمضاف (أديم)، إذ إن الأديم هو الجلد، أيا كان نوعه أو شكله (ابن منظور، د.ت: 8/12)، فقد أضيف إلى السماء، ومن ثم جعل لها أديما، والمراد ما يظهر منها للأبصار(الشريف الرضي، 2007: 77). والإضافة هنا تفيد الملك المجازي على معنى اللام.

ومن الدلالة المجازية التي نشأت من علاقة الإضافة ما جاء في حديث معاذ ﷺ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: " ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ، أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ، إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ" (ابن حنبل، 1997: 36/ 345).

فقد نشأت الدلالة المجازية للتركيب من إضافة (حصائد)، وهي الزرع المحصود، إلى الألسنة، في قوله: "حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ"، أي أن ما يتكلم الإنسان به من غيبة، أو نميمة، أو سوء، أو قذف ، أو شتم إنما هو سيئ الحصاد للسانه، وسبب للإلقاء في النار والعياذ بالله، فمثله كمثل الزارع الذي يحصد ثمر ما زرع، فيجده موبوءا أو مرا)ينظر الشريف الرضي، 2007: 90). ويحتمل أن تكون الإضافة هنا على معنى اللام، بدلالة الاختصاص، أو أن تكون على معنى (مِنْ) بمعنى الجنس أو النوع.

العلاقة الخامسة: العطف (عطف النسق)

ثمة اختلاف بين النحاة في عامل المعطوف، فيرى سيبويه أن العامل في المعطوف هو نفسه العامل في المعطوف عليه، وقام حرف العطف بالتشريك بينهما، ويرى غيره أن حرف العطف نفسه هو العامل، ويرى أبو الفتح بن جني أن العامل هو فعل مقدر بعد حرف العطف (ابن يعيش، 2001: 4/5). ويرجح ابن يعيش - ت 643هـ- رأي سيبويه، وهذا الرأي هو المرجّح عندي؛ لأن حذف العامل مع المعطوف يكون "لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك نقض للغرض من حذفه" (ابن يعيش، 2001: 4/5) .

وطبقا لرأي سيبويه فإن التشريك بين المعطوف والمعطوف بواسطة علاقة العطف، سيشمل المعنى الذي أفادته العلاقة بين المعطوف عليه وعامله، سواء وقع فيها مجاز أو خلت منه. ومن شواهد ذلك ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ" (المنذري، 1987: 552/2).

فالمعنى هنا أن المؤمن يقصر نفسه عن ملذات الدنيا، ومحرّم شهواتها، ويكبح جماح نفسه، ويلجما هواه بلجام المراقبة والتقوى والخشية، فهو كالسجين الذي يُمنع بعض رغباته وملذاته. أما الكافر فهو بخلاف ذلك (ينظر الشريف الرضي، 2007: 35، 36).

وثمة دلالة مجازية نشأت من علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر (الدنيا سجن المؤمن)، ومن ثم شركّت واو العطف المعطوف (جنة الكافر) في علاقة الإسناد هذه، أي أن المبتدأ (الدنيا) بما هو عامل في التركيب الإضافي الخبري (سجن المؤمن)، فكذلك هو العامل في التركيب الإضافي المعطوف (جنة الكافر) بواسطة الواو. هذا من الوجهة النحوية التركيبية، وأما من الوجهة الدلالية فإن الدلالة المجازية التي نشأت من إسناد سجن المؤمن إلى الدنيا، أي الحكم عليها بأنها سجن المؤمن، امتدت إلى التركيب الإضافي المعطوف (جنة الكافر)، بمعنى الحكم بأن هذه الدنيا نفسها جنة الكافر.

ومن الدلالة المجازية الناشئة من علاقة العطف ما جاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ" (ابن حنبل، 2001: 42/36)[4].

أي أن الإنسان حين يحب شيئا يغض طرفه عما فيه من عيوب، ويغلق أذنيه عن قبول أي لوم أوعتاب فيه (الشريف الرضي، 2007: 101). وثمة علاقة إسنادية بين المبتدأ وجملة الخبر (حبك للشيء يعمي)، وقد نتج عن هذه العلاقة دلالة مجازية في التركيب، ثم امتد حكم هذا الدلالة المجازية إلى جملة (ويصم) المعطوفة بحرف العطف (الواو)، وبذلك يكون لعلاقة العطف سهمة في تشكيل الدلالة المجازية بين المبتدأ وجملة (ويصم) المعطوفة.

ومن الدلالة المجازية الناشئة من علاقة العطف ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق ذكره، أن النبي ﷺ قال: "إنَّ اللهَ قال: مَنْ عادَى لي وليًّا فقدْ آذَنْتُهُ بالحَرْبِ، وما تقرَّبَ إليَّ

(4) ذكر محققو المسند أن هذا الحديث ضعيف الإسناد، وأنه صحيح موقوفا.

عَبْدي بِشيءٍ أحبَّ إليَّ مِمَّا افْترضتُ عليْه، وما يزالُ عَبْدي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحبَّه، فَإذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسْمَعُ بِهِ، وبَصَرَهُ الَّذي يبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بِهَا، ورِجْلَهُ التي يَمْشي بِهَا..." (الألباني، 2002: 156/4).

سبق الحديث عن الدلالة المجازية التي نشأت من العلاقة الإسنادية، التي دخلها النسخ، بين اسم كان (وهو هنا ضمير المتكلم)، وخبرها. ولم أتعرض ثمة للمعطوفات : وبَصَرَهُ ...، ويَدَهُ ... ، ورِجْلَهُ ...، لذا أضيف هنا أن هذه المعطوفات داخلة في حكم الدلالة المجازية القائمة على علاقة الإسناد، إذ إن حروف العطف شركت هذه المعطوفات في الحكم، ومن ثم في هذه الدلالة المجازية.

وقد تنشأ الدلالة المجازية في التركيب من علاقة العطف، دون وجود دلالة مجازية بين المعطوف عليه وعامله، بل تنشأ الدلالة المجازية من وجود تنافر دلالي في الظاهر بين المعطوف وعامل المعطوف عليه، وبناء عليه يحدث تجوز في قواعد الاختيار، فتتشكّل الدلالة المجازية، ومن ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: "مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ" (ابن حنبل، 2001: 10/ 57).

إذ إن جملة جواب الشرط هنا تفيد التشبيه، ولا مجاز في وقوع الوتر على الأهل، لأنه يطلق- كما ذكر ابن حجر- على الظلم في الدماء (ابن حجر العسقلاني، 1379-: 30/2)، والمَوْتُورُ هو من قُتِل له قتيل، فلم يدرك بدمه (ابن منظور، د ت: 273/5)، لكن عطف (ماله) على المفعول به (أهله) أنتج دلالة مجازية في التركيب بواسطة علاقة العطف؛ إذ إن عامل المعطوف (الفعل المبني للمفعول: وُتر) يتنافر دلاليا مع المال، وقد ذكر صاحب معجم تاج العروس أن استعمال الفعل وتر، في المال والحق، بمعنى نقص، من المجاز (الزبيدي، 1974: 337/14).

سادسا- علاقة التعلق (الظرف والجار والمجرور)

من مقيدات الجملة التي ذكرها النحاة الظرف والجار والمجرور ، ولا بد من متعلق لهما ، وهو الذي يقع عليه التقييد بالجار والمجرور أو الظرف ، فحين يحدث تجوز في قواعد الاختيار من خلال دلالة الجار والمجرور أو الظرف تنشأ الدلالة المجازية في التركيب القائم على علاقة التعلق، ومن ذلك ما جاء في الحديث السابق ذكره، والذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ..." (المنذري، 1987: 385/2).

الفعل في جملة (لوجدتني) مسند إلى تاء المخاطب التي تعود إلى ابن آدم، والموجود هو الله جل وعلا، وليس ثمة دلالة مجازية حتى الآن، ، إذ يمكن أن يجد ابن آدم ربه غفورا رحيما، " وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا" [النساء:64]، لكن الدلالة المجازية نشأت من علاقة التعلق في الظرف (عنده) المضاف إلى ضمير المريض، أي أن الدلالة المجازية في هذا التركيب دلالة مجازية مركبة تضافر في إنتاجها علاقة

التعلق مع علاقة الإضافة. ويمكن أن نتلمس هنا أثر الدلالة المجازية في تقديم معنى التشريف لعيادة المريض والتعظيم لأجر هذا العمل من جهة، والعزاء للمريض، وتطييب خاطره من جهة أخرى.

ومن الدلالة المجازية في التركيب التي نشأت من علاقة التعلق في الجار والمجرور ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لهُمْ، رَجُلٌ مُمْسِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ في سَبِيلِ اللهِ، يَطَيرُ عَلى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَزْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَبْتَغِي القَتْلَ وَالمَوْتَ مَظَانَّهُ..." (القاضي عياض، 1998: 311/6).

فقد سبق القول إن الدلالة المجازية في جملة: " يَطَيرُ عَلى مَتْنِهِ " قد تضافر في إنتاجها علاقة النعت مع علاقة الإسناد، وأضيف هنا كذلك أن علاقة التعلق التي دل عليها الجار(على) والمجرور (متنه) لها سهمة بدورها في إنتاج هذه الدلالة المجازية؛ حيث جعل متن الفرس موضعا لهذا الطيران، وقد تكرر ذلك، أعني تضافر علاقة الإسناد مع علاقة التعلق في الجملة: "طار عليه"، حيث أسند الفعل إلى ضمير يعود إلى الرجل، وجعل ظهر الفرس موضعا للطيران.

ومن الدلالة المجازية في التركيب التي نشأت من علاقة التعلق للجار والمجرور ما ورد في حديث أم زرع الذي روته عائشة رضي الله عنها: "زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ؟ أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيّ، وَمَلأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ" (الألباني، 2002: 380/3).

فقد أسند الفعل (ملأ) إلى ضمير عائد إلى أبي زرع، ولا مجاز حتى الآن، إذ تبدأ الدلالة المجازية من علاقة المفعولية في قولها: (ملأ عضديَّ)، ومع هذا فإن الدلالة المجازية هنا مبهمة، فما نوع هذا الملء؟ وما الشيء الذي ملأهما به؟ ونظير ذلك الإبهام الذي زال بالتمييز في قول الله تعالى: "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا"، [القمر: 12]. فقد جاء الجار والمجرور (من شَحْم) ليزيلا إبهام الدلالة المجازية هنا، أي أنها سمنت بسبب ما أفاضه عليها من الخير والراحة (ابن عاشور، 1932: 13). وهكذا تضافرت علاقة المفعولية مع علاقة التعلق في إنتاج الدلالة المجازية لهذا التركيب، ومن الملاحظ هنا أن علاقة التعلق مآلها إلى علاقة التمييز، إذ إن المجرور بمِن (شحم) هو على الحقيقة تمييز مجرور، على معنى: (ملأ عضديّ شحمًا).

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نوجز النتائج فيما يلي:

- أن متقدمي النحاة (ما قبل ابن جني) قد قدموا ممارسة تطبيقية لمباحث المجاز أو بعضها قبل استقرار المصطلح.
- أن العلاقات المشكِّلة للدلالة المجازية في التركيب قد ترد بسيطة وذلك حين تقوم العلاقة الواحدة بتشكيل الدلالة المجازية، وقد تتضافر العلاقات المتعددة في تشكيل الدلالة المجازية فأتي حينئذ مركبة من علاقتين نحويتين أو أكثر.
- برز عنصر الإيجاز غرضا مقصودًا في أغلب التركيب المجازية التي قامت الدلالة المجازية فيها على علاقة الإسناد، على أنه قد وُجدت دلالات أخرى إلى جانب هذا الغرض، مثل: التعظيم والتشريف والتوكيد ومراعاة سياق الموقف والمبالغة.
- برزت دلالات: المدح أو الذم، والتشريف، والتوكيد، والمبالغة في الجمل المجازية القائمة على علاقة المفعولية.
- أثبتت الدراسة أن الفعل إذا كان متعديا، ووقعت الدلالة المجازية في علاقة الإسناد؛ فإن الدلالة المجازية تمتد غالبا إلى علاقة المفعولية، لا العكس، بمعنى أن الدلالة المجازية إن كانت في الأصل قائمة على علاقة المفعولية فإنها لا ترتد لتجعل من علاقة الإسناد علاقة مجازية.
- برزت - في الدلالة المجازية القائمة على علاقة النعت - الدلالات التي ذكرها النحاة، كالتخصيص، والتوضيح، والمدح، والذم، والمبالغة، وتتميم الفائدة الأساسية للخبر، وبرزت كذلك - في المجاز القائم على علاقة الإضافة - الدلالات التي ذكرها النحاة للإضافة، كالتعريف، والتخصيص، ومعنى مِنْ، ومعنى اللام للملك أو الاختصاص.
- رُصدت صورتان للتشريك في الدلالة المجازية القائمة على علاقة عطف النسق:

أ- تشريك المعطوف مع المعطوف عليه في الدلالة المجازية، حينما تكون هناك دلالة مجازية بين المعطوف عليه والعامل فيه.

ب- تشكيل الدلالة المجازية للمعطوف مع العامل في المعطوف عليه، وذلك حين يكون ثمة تنافر دلالي بين المعطوف والعامل في المعطوف عليه في الظاهر، وإن لم يكن ثمة تنافر بين المعطوف عليه وعامله.

- في علاقة التعلق قيّد الظرف، والجار ومجروره المتعلق بطريقة ما، وهذا التقييد قد يكون عاملا مؤسسا في تشكيل الدلالة المجازية للتركيب، أو في تحديد جهة هذه الدلالة.

ثبت المصادر والمراجع

- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1998.
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، د.ت.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق د. يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الوفاء، القاهرة، 1998.
- البدر التمام شرح بلوغ المرام للقاضي الحسين بن محمد المغربي، تحقيق علي بن عبد الله الزبن، الطبعة الأولى، دار هجر، القاهرة، 1994.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق عبد العليم الطحاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت ،1974م.
- تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.
- التنوير شرح الجامع الصغير للأمير الصنعاني، تحقيق د. محمد إسحاق، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام، الرياض، 2011.
- الجملة في الشعر العربي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ت.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، 1992م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 2003م.
- العلاقات النحوية بين المفردات في الجملة ودورها في تشكيل المجاز، د.محروس بريك، أطروحة دكتوراه بكلية دار العلوم بالقاهرة، 2008 م.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين بن العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، وعبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث، د. لطفي عبد البديع، الطبعة الأولى، لونجمان، القاهرة، 1997م.
- في قواعد النحو العربي، د. محمد صلاح بكر ود. محمد عبد التواب مفتاح، مكتبة زرقاء اليمامة، مصر، 2011.
- الكاشف عن حقائق السنن للطيبي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1997م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي، تحقيق علي حسين البواب، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض، 1997م.
- كوثر المعاني الدراري للجكني الشنقيطي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995 م.
- لسان العرب لابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، د.ت.
- المجازات النبوية للشريف الرضي، تحقيق كريم سيد محمود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
- المجاز، دراسة في النشأة والتطور، المثنى مد الله العساسفة، بحث منشور بمجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز اللغات بالجامعة الأردنية، مجلد41، ملحق 2، 2014 م.
- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت.
- مختصر صحيح الإمام البخاري لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف،

الرياض،2002م.

- مختصر صحيح مسلم للمنذري، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة السادسة، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987 م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ابن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرين، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1997م.
- مصنف عبد الرزاق لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، المجلس العلمي، الهند، 1403هـ.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1994م.
- موجز البلاغة لابن عاشور، الطبعة الأولى، المطبعة التونسية، تونس، 1932م.
- النحو والدلالة، مدخل إلى دراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2000 م.
- النحو الوافي لعباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ود. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، المكتبة الإسلامية، 1963م.

- نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عصام الدين الصبابطي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة 1993.